

المترددون الأوائل بين بغداد وباريس

تأليف: ستيفاني مسينييه
كلود أنجليا

الفصل الأول
رواد غير مالوفين

(لقد اخترنا فرنسا). هذه العبارة قالها صدام حسين بنية حسنة عندما استقبله جورج بومبيدو Georges Pompidou في قصر الأليزيه يوم ١٦ حزيران ١٩٧٢ وكان أمام بومبيدو، ذلك المتآمر الشاب الذي وصفوه له، والذي حاول أن يغتال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، رئيس الدولة، برشاشة كان يحملها بيده، قبل هذا التاريخ بثلاث عشرة سنة، ثم هرب إلى سوريا ومنها إلى مصر.

أضاف صدام (نحن علمانيون مثلكم، متحزون للديمقراطية كما أنتم، ولنا ماضٍ مشترك في شركة نفط العراق. صحيح أننا قمنا بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي. وذلك أمر ثقيل جداً. لذلك، نحن بحاجة إليكم، في الغرب، لكي تتوازن الأمور).

هكذا أوجز الدبلوماسي العراقي، الذي قام في ذلك اليوم بدور المترجم، حديث صدام حسين في الأليزيه لشخص سيكون مستقبلاً سفيراً لفرنسا في بغداد. ولم يكن صدام حسين الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، إلا في الخامسة والثلاثين من عمره. وهو وإن يتقاسم السلطة مع الرئيس أحمد حسن البكر، الكبير في السن والمريض، إلا إنه كان رجل البلاد القوي الحقيقي.

قبل زيارته هذه لفرنسا بشهرين، أي في ٩ نيسان ١٩٧٢، وقع على مسؤوليته الشخصية معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي لمدة خمسة عشر عاماً. وهي طريقة للرد على التهديدات التي يمثلها الشيوعيون والأكراد لوحدة البلاد. فضلاً عن ذلك، يريد صدام حسين تزويد جيشه بأسلحة حديثة؛ والسوفيت لكن هذه ((الصداقة)) وهذا التعاون مع موسكو لم ينعاه من إبقاء مسافة بينه وبين موسكو، وإعلان رغبته في تنويع مصادر تجهيزه بالأسلحة؛ ومن قمع طموحات الحزب الشيوعي العراقي، ومن إعدام عدد من قادته عند الحاجة، بل وإدانة دخول الجيش الأحمر في أفغانستان فيما بعد. إضافة إلى سلسلة من المواقف السيئة تجاه موسكو التي سمحته عليها لأن العراق يحتل موقعاً استراتيجياً في المنطقة.

❖ ❖ ❖

خلال ما يقرب من عشرين عاماً، أصبحت السياسة المحبة لفرنسا، التي انتهجها صدام حسين، التطبيق العملي للالتزام الذي أخذه أمام بومبيدو، وفي باريس، لم يلق صدام إلا الترحيب الجيد. فجورج بومبيدو سبق له أن التزم جانب العراق؛ إذ لم يبذل فيليب دي سان روبيير Philippe-de-Saint Robert، الكاتب والصحفي الديغولي المعروف بنضاله المؤيد للعرب، جهداً مضمناً في إقناع بومبيدو بأن هناك مكاناً في العراق يجب أخذه. وكان غالباً ما يتم استقباله في الأليزيه حيث يجري الاستماع إلى آرائه. ولم يكن بومبيدو يرى في صدام حسين عميلاً لبريجنيف الغالب في الخارجية الفرنسية كما في الحزب الديغولي.

كان هناك رجلان، لا يعرف أحدهما الآخر بشكل جيد، يمتلكان بعض التأثير على جورج بومبيدو. وقد أثر فيهما بعد، مع أشخاص آخرين، على قرارات رجال الدولة الذين جعلوا من صدام حسين زيونا، وصديقاً، ثم حليفاً لفرنسا حين أصبح الرئيس العراقي، حسب قوله هو، (حصن الغرب أمام

الثورة الإيرانية). الرجل الأول، كان بيار سيريل Pierre Cerles، دبلوماسي عينه جورج بومبيدو سفيراً لفرنسا في العراق، عام ١٩٧٠ (٤). (توفي سيريل في ٢ أيلول ١٩٨٩ وهو ضعيف البنية، لكنه متعجرف بعض الشيء. كان خبيراً بالشؤون السوفيتية والصينية ويتحدث الروسية بطلاقة. وكان صاحب الأعمال الباهرة كمتخصص فيما يتعلق بالكرملين. ولأنه كان المستشار الأول في سفارة فرنسا في موسكو ثم في بكين، فقد كان أول من توقع القطيعة بين خوتشيف Khrouchtchev ومـاو Mao، والنزاع بين عاصمتي الشيوعية.

يؤكد دبلوماسي فرنسي، ألف كثيراً بلدان الشرق الأوسط، أن (سيريل هو من فتح لنا أبواب العراق). ويضيف: (حين عينه بومبيدو سفيراً في بغداد، لم يكن هناك إلا بضعة عشرات من الفرنسيين وبعض رجال النفط من الشركة الفرنسية للنفط، قرابة عشرين راهبة كرملية فرنسية في البصرة).

ويوضح الدبلوماسي ذاته: (كان سيريل يعتقد أن من الممكن اختراق اللعبة السوفيتية في بغداد. وقد نصح بومبيدو باستقبال صدام حسين).

لكن، كان هناك من سبق هذا المكتشف إلى الميدان. ففي كانون الثاني ١٩٧٠، وقبل أن يلتحق بسفارته في بغداد، أراد سيريل أن يعرف من هو صدام حسين الذي يجهد كل شيء عنه تقريباً في باريس. لذلك، التقى بنيكولا لانغ Nicolas Lang، أحد الفرنسيين النادرين ممن كانوا يعرفون جيداً العراق وقادته وفلسفتهم وأيديولوجيتهم. وقد ساعده على إجراء اتصالاته الأولى في العراق.

كان نيكولا لانغ شخصية سرية ((كـرنيسه)) جورج البرتيني Georges Albertini الذي أرسله بمهمة في بغداد، ابتداء من خريف ١٩٦٨، أي بعد شهرين من الثورة البعثية ووصول شخص اسمه صدام حسين إلى السلطة. وبما أن جورج البرتيني، الذي كان يدير مكتب معلومات حول العالم الشيوعي، كما يصدر مجلة (شرق وغرب) فقد كان المستشار ((السياسي)) لصرف وورمز Worms؛ وبالتبعية، لمجموعة أرباب العمل والعديد من النقابات المناهضة للشيوعية. وكان هذا الرجل يمارس مواهبه خلف المسرح، في كواليس العالم السياسي، في ظل رجال الدولة. وكان يهتم بجميع الدول التي يحاول الاتحاد السوفيتي أن يقدم فيها بياذقه: أنغولا، الكونغو، مدغشقر والعراق بصفة أكيدة. وسيرة حياة هذا الرجل تثير العجب. فقد كان اشتراكياً قبل الحرب، والذراع الأيمن لمارسيل ديتا Marcel Déat، الاشتراكي سابقاً هو الآخر، الذي أصبح زعيماً للحزب النازي الجديد الفرنسي، إبان الاحتلال، وكرس حياته للنضال ضد الشيوعيين. وبعد التحرير، تمت إدانته؛ لكن مزاياه كانت بمستوى عالٍ من الجودة، إلى درجة أنهم نسوا ماضيه كله تقريباً. وأصبح خلال ثلاثين عاماً المستشار السري لغيره مولييه Guy Mollet، ادغار فور Edgar Faure، جورج بومبيدو، جاك شيراك Jacques Chirac وكذلك لمساعدتهم العاملين في مكاتبتهم بيار جولييه Pierre Juillet ومـساري فرانس غارو Marie-France Garaud. وقد كانت له مآثر عديدة كرجل له تأثيره، عمل في خدمة أمراء السياسة وكان صاحب رؤيا أفضل منهم. فمثلاً، أنشأ المجمع المصري الذي أتاح لروبرت هيرسنت Robert Hersant الاستحواذ على صحيفة الفيغارو Le Figaro وتطوير إمبراطوريته الصحفية.

❖ ❖ ❖
زار نيكولا لانغ بغداد عدة مرات حين لم تكن بعد إلا مدينة قديمة تحمل طابع الاحتلال التركي. ويطلب من البرتيني، كانت مهمته تقييم هامش المناورة لدى العراقيين تجاه موسكو. وقد التقى بصدام حسين وطارق عزيز، بهدف معرفة ما إذا كان القادمون الجدد الشباب -بعضهم تجاوز بالكاد الثلاثين من العمر- يستطيعون الاتجاه نحو فرنسا. كان الجواب إيجابياً. وقام البرتيني، الذي لا تتسم علاقته مع الديغولية بأي شيء تاريخي، بنقل تحليلات ضابطه إلى جورج بومبيدو وبعض وزرائه، وسرعان ما أصبح نيكولا لانغ، القصير القامة والبدن والباسم الوجه، مألوفاً لدى الوزراء العراقيين ومكتب صدام حسين.

إنه العصر الذي كان فيه صدام حسين ينظر بانجذاب إلى ورثة الجنرال العجوز (ديغول) الذي انسحب من السلطة وانزوى في مسقط رأسه مدينة كولبي Colombey. لقد كان نادراً ما يستقبل فرنسيين؛ وقد قال آنذاك لأحدهم بنبوة تفضيم: (انقل تحياتي للبارون ديغول...).

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني

رجال نفط في السفارة

لم يكن البعثون الخياليين نيكولا لانغ والسفير بيار سيريل هما الصانعين الوحيدين للتعاون الفرنسي -العراقي. وهذا يعني بوضوح أنهما لن يكونا مستقبلاً الوحيدين في هذه الشبكة التي حاولت، على مر السنين، أن تؤدي دورها في الغالب كمجموعة ضغط. ففي الميدان، كان هناك رجال آخرون، رواد آخرون هم رجال نفط الشركة الفرنسية للنفط CFP.

يؤكد رئيس سابق لهذه الشركة، التي تشرف عليها الدولة، بـفخر: (إن كل علاقات فرنسا مع العراق كانت تمر، حتى عام ١٩٧١، عبر الشركة الفرنسية للنفط).
ويبدأ ذات الاتجاه، يقول وزير خارجية سابق، تعرف جيداً في ذلك الحين على رجال النفط هؤلاء: (كان عملنا الدبلوماسي في العراق يتحدد بدور الشركة الفرنسية للنفط. وهذا لم يكن مع ذلك طبيعياً جداً).
وبنبذة أخرى، يؤكد أحد المقربين من ميتران: (كان النفط نقطة انطلاق السياسة الفرنسية تجاه العراق. ففي السبعينيات، كان الانتزاع الوحيد الممكن هو (العراق).

قبل حزيران ١٩٧٢، وزيارة صدام حسين إلى باريس التي كانت نقطة انطلاق العلاقة السياسية جداً، كان رجال النفط الفرنسيون قد فهموا مبكراً الفائدة التي يملتها هذا البلد: موارد وفيرة، كلف استثمار غير مرتفعة كثيراً وتموين منتظم. ولمات عديدة، وبما أنهم يقيمون علاقات ممتازة مع عدد من الوزراء في بغداد، فقد حاول رجال النفط هؤلاء إقناع باريس بأن العراق يبقي بلداً (مفتوحاً).

وحمل هذه القناعة عدد آخر من الرجال الذين حلوا محل الأوائل عبر السنين، والذين كانوا متيقنين من أن في هذا البلد فرصة استثنائية يجب استثمارها، ومكان يجب ملؤه، ودور يجب لعبه في دولة غنية جداً مؤهلة لأن تصبح قوة إقليمية. لكن، لا أحد يريد سماع ذلك. ولقد ذكره أحد رواد استكشاف العراق: (كان هذا البلد مجهولاً من قبل المسؤولين الفرنسيين). وأردف: (في الكيه دورسيه، حتى وإن كان المسؤولين مؤيدين للعرب، فإنهم يعتبرون هذا البلد منطقة نفوذ بريطانية).

منذ عام ١٩٦٩، كانت الشركة الفرنسية للنفط شريكة في أسهم شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company (IPC)، وريثة شركة النفط التركية -التي كانت شركة نفط العراق وضع تعاونية، كل شريك فيها يستطيع احتكار كمية النفط المطابقة لمشاركته في رأس المال (٤). وكانت شركة نفط العراق عبارة عن دولة داخل دولة حصلت على امتياز تشمل كل الأراضي العراقية تقريباً لغاية عام ٢٠٠٠، شرط أن تحول هذه المجموعة الدولية مبلغاً متواضعاً إلى مالية البلد. ومنذ عام ١٩٣٢، كان المالك الرئيس لأسهم الشركة الفرنسية للنفط هي الدولة الفرنسية التي كانت تملك حق نقض القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة الذي يضم بصفة دائمة ممثلاً لوزارة الخارجية الفرنسية. ومن بين أولئك

الممثلين فرانسوا لابلواني Françoise Laboulaye الذي كان قد أنهى توأ عمله سفيراً لفرنسا في واشنطن؛ وكذلك فانسان لابوره Vincent Labouret الذي جرى تعيينه أميناً عاماً للشركة سنة ١٩٦٦، قبل أن يصحب مساعداً مقرباً ليميل جويير. لكن الدولة الفرنسية كانت تمارس سلطتها في السيطرة بشكل سري جداً. إذن، كانت الشركة الفرنسية للنفط تتمتع باستقلال ذاتي ولم تكن مجرد أداة بسيطة في الميدان، بالنسبة للحكومات الفرنسية المتعاقبة. وهكذا، حين قطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية مع باريس عام ١٩٥٦، وليس مع لندن، إثر الإنزال البريطاني في السويس، بقيت الشركة الفرنسية للنفط في العراق كما كانت. كذلك خلال سنوات حرب الجزائر الطويلة، حين لم تكن العلاقات موجودة بالمرّة. وهذا دليل على إن كان هناك (فاصل) بين السياسة والامتياز النفطي.

❖ ❖ ❖

لعلاقات العراقيين الجيدة مع الشركة الفرنسية للنفط جذور عريقة. فممنذ عام ١٩٤٥، كان العراقيون يطالبون بحق الدخول كشركاء في رأس مال شركة نفط العراق. وكان رجال النفط الفرنسيون يعلنون على الدوام أنهم مستعدون لمناقشة هذا الطلب، على عكس الشركات الأمريكية والبريطانية والهولندية المتشبثة بامتيازاتها. وخلافاً لرأي الشركة الفرنسية للنفط، رفضت شركة نفط العراق حتى زيادة الإنتاج وقللته أحياناً بهدف كسرية إرادة ولو ضعيفة لتححر العراق.

كانت شركة نفط العراق ترفض إرادتها على البلاد. ففي مذكرة موجهة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ آب ١٩٥٠، انتقد فكتور ديمتيز Victor de Metz، الذي ترأس لاحقاً الشركة الفرنسية للنفط حتى عام ١٩٧١، بشدة المواقف (الإمبريالية) جداً لشركائه الأنكلو -ساكسون: (إن المجموعة الفرنسية هي الوحيدة التي تبذل جهوداً جدياً لإيجاد أرضية اتفاق تلائم في الوقت ذاته بين مطالب العراقيين المشروعة والمصالح الجوهرية لشركة نفط العراق، والمجموعة الفرنسية، في الواقع، هي الأكثر اهتماماً بشكل مباشر بالتنمية السريعة للإنتاج العراقي مع احتمال ارتفاع ملموس في سعر طن النفط. إن أي كمية نفط تكون من نصيب الشركة الفرنسية، من مساهمتها في شركة نفط العراق، تكلفها أقل من ذلك الذي يتم الشراء به وفق الأسعار العالمية. وعلى العكس من هذا، ترى المجموعات الأخرى أن من مصلحتها تحديد الإنتاج العراقي، مع

زيادة إنتاج الحقول الأخرى التي تمتلكها في الخليج الفارسي) (٥).

الأكثر أهمية أيضاً، في نظر العراقيين، كان دور الوسيط الذي يؤديه الفرنسيون في الشركة الفرنسية للنفط في فض النزاعات الدائمة بين بغداد والشركات الأنكلو -سكسونية. ففي عام ١٩٦٣، أسر وزير النفط العراقي، الوتري Wattari لجان دوروك -دائر Jean Duroc-Danner، مدير دائرة الشرق الأوسط في الشركة الفرنسية للنفط، قائلاً: (إن المطالب النفطية لبلدي حق. نحن مثل ديغول في لندن أثناء الحرب).

لكن العراقيين لم يتخذوا الخطوة نحو قهزم إلا بعد ذلك الحين بتسع سنوات حين أصدروا في الأول من حزيران ١٩٧٢ قرار تأميم شركة نفط العراق.

عشية التأميم، وكعلامة جديدة لكاشفة الأسرار مع الفرنسيين، أخطر العراقيون رولان باري Roland Bareilles، ممثل الشركة الفرنسية للنفط في بغداد، بالقرار. والأكثر من هذا، تناول وزير النفط الجديد، سعدون حمادي، ووكيل وزارته طعم العشاء برفقة رولان باري ومدير في الشركة الفرنسية للنفط وصل من باريس هو رولان ديمونتيجو Roland de Montaigne، وهو مقرب من رئيس الشركة النفطية.

طمأن الوزير العراقي محاوريه: (إن التأميم ليس موجهاً ضد فرنسا؛ والشركة الفرنسية هي الوحيدة التي يمكنها أن تحفظ بمكاتها في بغداد.

برهان آخر على تلك العلاقة المتميزة. فقد فرضت بغداد رجالاً من الشركة الفرنسية للنفط هو جان دوروك -دائر Jean Duroc-Danner ليكون وسيطاً لمدة سنة بين العراقيين والمساهمين في شركة نفط العراق. وما كاد يمضي أسبوعان على توقيع قرار التأميم، حتى كان صدام حسين في زيارة لفرنسا بدعوة من رئيس الوزراء شابان دلماس Chaban-Delmas. وقد

استقبلته باريس بكرم لافت للنظر. والتقى صدام حسين كلاً من جورج بومبيدو، شابان دلماس وعدداً من الوزراء منهم شومان (Schumann الخارجية)، جيسكار (المالية) وأورتولي (Ortoli التنمية الصناعية). وقد أقام له شابان دلماس وليمة غداء في فندق كريليون Crillon؛ وانتهت الزيارة بخبر ممتاز: نوع من الإغناء من التأميم، كما قال مدير سابق للشركة الفرنسية للنفط.

في يوم مغادرة صدام حسين عائداً إلى بغداد، نشر بيان مشترك أوضح أن فرنسا تستطيع الاستمرار في تصدير حصتها: ٢٣.٧٥٪ من النفط العراقي في كركوك، رغم قرار التأميم.

ويسري هذا الإغناء لمدة عشر سنوات، وبالشروط المالية نفسها التي كانت سارية قبل القرار الذي اتخذته بغداد. (٤) كان رأس مال شركة نفط العراق مقسماً كالاتي: المجموعة الفرنسية هي الوحيدة التي تبذل جهوداً جدياً لإيجاد أرضية اتفاق تلائم في الوقت ذاته بين مطالب العراقيين المشروعة والمصالح الجوهرية لشركة نفط العراق، والمجموعة الفرنسية، في الواقع، هي الأكثر اهتماماً بشكل مباشر بالتنمية السريعة للإنتاج العراقي مع احتمال ارتفاع ملموس في سعر طن النفط. إن أي كمية نفط تكون من نصيب الشركة الفرنسية، من مساهمتها في شركة نفط العراق، تكلفها أقل من ذلك الذي يتم الشراء به وفق الأسعار العالمية. وعلى العكس من هذا، ترى المجموعات الأخرى أن من مصلحتها تحديد الإنتاج العراقي، مع

(٥) توجد هذه المذكرة في كتاب (فكتور ديمتيز، من الشركة الفرنسية للنفط إلى مجموعة Victor de Metz, de la CFP au groupe la CFP au groupe (Toral)، تأليف إمانويل كتا Emmanuel Catta، صادر عن Total editions presse, 1990.